واقع السياسة الاجتماعية بين الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الجزائر: مقاربة تحليلية للفترة 2000-2020

The reality of social Policy between economic costs and social justice in Algeria: Analytical approach for the period 2000-2020.

ط. د جلولي صفية[1]*، د. قديد ياقوت [2]

Djellouli Safia[1], Kadid Yakout [2]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-(الجزائر)، djellouli.safia@univ-tlemcen.dz

[2] مركز الجامعي بلحاج بوشعيب -عين تموشنت -(الجزائر)،kadid.yakout@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/01؛ **تاريخ القبول**: 2022/12/11؛ **تاريخ النشر**: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر من ناحية الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهذا عن طريق تسليط الضوء على تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020، أين قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات الإحصائية، وبالوقوف على الآثار الإيجابية والسلبية للسياسة الاجتماعية وما ترتب عنه من عبء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية تعرف تزايدا ترتب عنه آثار سلبية دون تحقيق العدالة الاجتماعية نتيجة استفادة جميع فئات المجتمع (الفقراء والأغنياء) من هذا الدعم، الذي تولي الجزائر أهمية له من خلال المبالغ المرصودة ضمن الميزانية العامة للدولة، بما يثقل كاهلها ويؤدي إلى زيادة عجزها، وهو جد مكلف من الناحية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسة الاجتماعية، التحويلات الاجتماعية، الكلفة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية.

تصنيفات JEL: H55,H71,D61, D63

Abstract:

This study aims to analyze the reality of social policy in Algeria in terms of economic cost and social justice, by shedding light on the evolution of the allocations for social transfers during the period 2000-2020, where the study relied on the descriptive analytical approach of statistical data, and by examining the positive and negative effects of the policy social and economic and social burden.

The study concluded that social transfers are known to have increased negative effects without achieving social justice as a result of all segments of society (poor and rich) benefiting from this support, which Algeria attaches importance to through the amounts allocated within the state's general budget, which burdens it and leads to an increase in its deficit. , which is very costly from an economic point of view.

Keywords: Social policy, Social transfers, economic cost, social justice.

JEL Classification Cdoes: H55, H71, D61, D63

*-**المؤلف المرسل** : صفية جلولي، **البريد الإلكتروني** : safiadjellouli13@gmail.com

تمهيد

في الجزائر ولمدة عقود، شكل السخاء المالي للدعم السمة البارزة في تسيير الدولة الاجتماعية منذ الاستقلال، فالحكومة تعتمد على نظام الدعم خصوصا من أجل تحقيق الأهداف المخططة ضمن السياسة العامة سواء من الجوانب السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية ، ومن خلال دعم أفراد المجتمع ذوي المداخيل المحدودة ،دعم استقرار الأسعار ،دعم الصحة ،دعم السكن ،دعم التعليم ،.....إلخ، أي ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية و المندرجة ضمن نفقات ميزانية التسيير، حيث يترجم هذا النظام دور الدولة الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان أي تحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لذلك الهدف؛ تواجه الجزائر صعوبات مالية بسبب محدودية إيراداتها العامة من الناحية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

لتسليط الضوء على هذا الموضوع، نطرح الإشكالية التالية: ماهو واقع السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر بالنظر إلى الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة، انطلقنا من الفرضيات التالية:

- ✓ مخصصات التحويلات الاجتماعية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر تتميز بشمولية ولا تحقق العدالة الاجتماعية.
- ✓ التحويلات الاجتماعية تندرج ضمن نفقات التسيير فهي تشكل عبء على الميزانية العامة مما تترتب عنها زيادة الكلفة الاقتصادية.

أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السياسة الاجتماعية في الجزائر ومحاولة تحليليها وتقييميها، مع إظهار مدى كفاءتها من الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وتتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا له أولوية ضمن السياسات العامة في مختلف دول العالم في الوقت الحاضر، خصوصا في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز الجانب النظري لسياسة الاجتماعية، إضافة إلى المنهج التحليلي عن طريق جمع وتحليل المعلومات والمعطيات الإحصائية وتحليلها تحليلا منطقيا لموضوع الدراسة بالإضافة للوصول إلى النتائج المطلوبة. استنادا على مختلف المقالات العلمية والرسائل ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة الى تقارير الصادرة عن وزارة المالية.

لمعالجة ما سبق، سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ الإطار النظري للسياسة الاجتماعية.
- ✓ تحليل التحويلات الاجتماعية المخصصة للسياسة الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
- ✓ تقييم واقع السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر بالنظر إلى الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة الاجتماعية، نذكر منها:

- **دراسة (مسعود البلي) سنة 2009 تحت عنوان: " واقع السياسات الاجتماعية ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة".**

حاولت الدراسة تحليل واقع معيشة أفراد المجتمع للفترة 1999-2009، من خلال نقد واقتراح الحلول للواقع نتيجة الإصلاحات حيث ركزت على جانب التنموية من خلال ربط بين السياسات الاجتماعية المطبقة في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة أن السياسات الاجتماعية الفعالة تكون على أساس الإطار العام وفقا للأحكام اللازمة لجمع بين زيادة في الرفاهية العامة والحد من شدة العجز، مع تبني مبادئ المساواة الاجتماعية وهذا ما يساعد على بناء مجتمعات عن طريق التخطيط السليم تسودها العدالة والاستقرار، ومحاربة الفساد إلا أن هناك معوقات تحول دون الوصول إلى تنمية الاجتماعية المستدامة. (مسعود، 2009)

- **دراسة (العوفي حكيمة) سنة 2018 تحت عنوان: "تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر للفترة 1970-2014".**

حاولت الدراسة تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، كون هذه السياسة تعد أحد أهم ركائز التوازن والعدالة الاجتماعية والهدف النهائي منها هو تخفيف حدة الفقر، والقضاء على التوترات الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد من الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية. (العوفي ، 2018، الصفحات 81-95)

- **دراسة (قراحتية دلال) سنة 2018 تحت عنوان: " السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية".**

حاولت الدراسة إبراز مساهمة السياسة الاجتماعية في الحد من التفاوت الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بينهم، إذ تعتبر هذه السياسة من أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحقيق التوزيع العادل لمختلف الخدمات الاجتماعية وتوزيعها على نحو عادل. (قراحتية، 2018، الصفحات 360-373)

- **دراسة (عدي سالم علي) سنة 2019 تحت عنوان: " أثر الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية في عدم استقرار الاجتماعي: دراسة في عينة من دول العالم للفترة 2001-2012".**

حاولت الدراسة إبراز السياسة الاجتماعية كأداة من أدوات الحكومة التي بواسطتها يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تقليل من التفاوت في الدخل. ومن أجل هذا الهدف تقوم الدول بالإنفاق من أجل الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية وعناصرها، من أهميتها التقليل من التفاوت في الدعم، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي لمجموعة من 65 دولة (عينة الدراسة). وتوصلت إلى أن 40 دولة من أصل 65 دولة تعاني من مخاطر عالية من الاضطرابات الاجتماعية، معبرة عن الاستقرار الاجتماعي باستخدام تحليل الانحدار لاختيار فرضية البحث للفترة 2001-2012. (عدي سالم ، 2019)

- **دراسة (بوزيدي سعيدة) سنة 2020 تحت عنوان: "أثر سياسة الدعم على الانفاق العمومي"**

حاولت الدراسة توضيح فعالية سياسة الدعم لمستحقيه على الرغم من تكاليف الدعم، ومنافع إصلاحه حتى يمكن لدولة تحكم في مخصصات المالية الموجهة للتحويلات الاجتماعية، وبتالي تصبح فعالية من أجل خلق القيمة المضافة للاقتصاد وبتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية لسياسة العامة. توصلت الدراسة إلى إبراز السياسة الاجتماعية باعتبارها الأداة الفعالة لتجسيد مبدأ الدولة الاجتماعية، وأصبح الدعم المعمم غير قادر على الاستمرار بنفس الوتيرة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، دعم الأسعار المواد الأكثر استهلاكا مما يضعف المنافسة في الأسواق وبتالي ضعف فعاليتها. (بوزيدي ، 2020، الصفحات 193-206)

- **دراسة (خليل زغدي) سنة 2020 تحت عنوان: "دور الدولة في تفعيل السياسة الاجتماعية: دراسة مقارنة في بناء المؤسساتي بين الجزائر والأردن بين 2014-2024".**

حاولت الدراسة توضيح الجهود المبذولة في كلتا الدولتين مع توضيح مختلف الصعوبات التي آلت إلى تحقيق الأهداف المرجوة باتخاذ المناهج الوصفي، التحليلي والمقارنة بجمع البيانات والمعطيات وتحليلها ومقارنتها بين الدولتين مع تقييم الجهود المبذولة للوصول إلى الرفاهية العيش الكريم لفئات المعوزة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات كبيرة في الجزائر بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية، أي تغيير في أسعار النفط ينعكس سلبا على النفقات العامة بما فيها التحويلات الاجتماعية، أما الأردن تعتمد هي

الأخرى على الإيرادات الضريبية هذا ما يأدي لوجود حرج في الموازنة العامة وعدم قدرتها على تغطية البرامج الاجتماعية. غير أن هذه الجهود المبذولة من طرف الدولتين مرهونة بمدى وجود إدارة حقيقية التي تسعى إلى تحقيق سياسات الاجتماعية ذات فعالية لفئات المحرومة والمعوزة وتبرز للدولتين دور الاجتماعي دون تأثير بأي تغيرات تمس مخصصات التحويلات الاجتماعية. (زغدي ، 2020)

- **دراسة (دحو معتصم، طويل أحمد) سنة 2021 تحت عنوان: " محاول لتقدير مردودية النفقات الاجتماعية خلال الفترة 1998-2019".**

حاولت الدراسة تقييم أثر الإنفاق الاجتماعي على المستويين الكلي والجزئي، باستخدام المنهج التحليلي لتقييم مردودية الإنفاق الاجتماعي لدى البنك الدولي ولدى وزارة الاقتصاد بكيبك—كندا. وتوصلت الدراسة إلى أن مردودية النفقات الاجتماعية في الجزائر غير ملائمة لأهداف السياسة المسطرة، مما يؤدي إلى كون سياسة إعادة التوزيع غير فعالة، فيتمخض عنه تفاقم الوضعية الاجتماعية للأفراد، مما يتطلب من الحكام إعداد سياسات اجتماعية وتنفيذها من أجل تحقيق مردودية إنفاق اجتماعي إيجابي. (دحو ، طويل ، 2021، الصفحات 227-246)

I – الاطار النظري للسياسة الاجتماعية:

I – 1مفهوم السياسة الاجتماعية:

تتعدد مفاهيم السياسة الاجتماعية، نذكر منها ما يلي:

تعرف على أنها:" مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة". (أحمد ، 1970، صفحة 25)

تعرف أيضا على أنها: " تشريع حكومي يؤثر على الرعاية الاجتماعية وتشمل القوانين والقرارات". (محمد ، 1999، صفحة 13)

تعرف من منظور التكامل على أنها: " مكون أساسي من مكونات السياسة العامة في المجتمع، وهي تمارس باستخدام الآليات المتآلف عليها من العرف السياسي، وتهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات المتنوعة والمتكاملة لأفراد المجتمع ككل، وتقدم للفئات الأكثر احتياجا على وجه الخصوص، وهي تعمل على تشكيل المجتمع ككل". (طلعت، 2004، صفحة 19)

فتمثل السياسات الاجتماعية: " أحد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية، وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسا في جملة المبالغ التي تخصص الدعم ". (العوفي ، 2018، صفحة 86)

I –2ركائز و وظائف السياسة الاجتماعية:

للسياسة الاجتماعية أربعة عناصر أساسية، هي: (زريوح، 2018، الصفحات 473-474)

الإيدلوجية السائدة في المجتمع: هي مجموعة الأفكار والمعتقدات الدينية والسياسية التي تمثل التراث الحضاري والثقافي لأفراد المجتمع، وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات ذات الطابع الخدماتي والإنتاجي:

الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي: تنقسم هي الأخرى إلى ثلاث مراحل، وهي:

1. اتجاهات غير ملزمة: هي اتجاهات الدولة إلى توفير دار حضانة وتوفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل.
2. اتجاهات شبه ملزمة: مثال ذلك في اتجاه الدولة إلى توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.
3. اتجاهات ملزمة: مثال ذلك اتجاه الدولة بتوفير التعليم المجاني لكل فرد وفقا لاحتياجاته وما يناسب مع قدرته وميوله واستعداداته.

الأهداف الاستراتيجية البعيدة: تمثل الغايات والنتائج المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد، بهدف زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية، سعيا وراء تحقيق أهداف استراتيجية محددة.

للسياسة الاجتماعية وظائف في تحقيق التنمية للمجتمع، يمكن تحديدها فيما يلي: (زغدي ، 2020، الصفحات 45-46)

- ✓ الوظيفة التنموية: هذه الوظيفة تعطي لأفراد المجتمع مكانة متميزة في جانب التنمية، فهي تنطوي على دعم وحماية الأسر.
- ✓ الوظيفة الوقائية: هي تخص الفئات التي تعرضت لتأثير سلبي في المستقبل المنتظر من عملية التنمية.
- ✓ الوظيفة العلاجية: تتجه بصفة خاصة إلى الطبقات المحرومة كالأطفال المهملين وكبار السن.
- ✓ الوظيفة الاندماجية: هي التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة أساسا في سياسة الرفاهية.

I – 3أهداف السياسة الاجتماعية:

تتضمن السياسة الاجتماعية الأهداف التالية: (نجار ، 2020، صفحة 10)

إعادة التوزيع: تتضمن إعادة التوزيع على نوعين: الأول التوزيع العمومي الذي يعالج المستويات غير المقبولة من عدم المساواة في الدخل، أي التحويل من طبقة الأغنياء إلى الطبقة الأشد فقرا، أما الثاني فهو التوزيع الأفقي الذي توزع فيه الدولة الضرائب من أجل توفير الخدمات لأفراد المجتمع مثل التعليم، المعاشات التقاعدية.

إدارة المخاطر: الهدف الرئيس للسياسة الاجتماعية هو تلبية الاحتياجات الاجتماعية، غير أن هناك مخاطر عديدة إذ ليس لأفراد المجتمع القدرة على مواجهة المخاطر، فهي إذن هي مسؤولية الدولة.

الحد من الإقصاء الاجتماعي: هناك غموض حول هذا المفهوم، وقيل إنه مجرد مفهوم يعبر عن الفقر، إلا أنه أوسع من ذلك، فهو في فرنسا بمعنى الاستبعاد الاجتماعي للأفراد المهمشين اجتماعيا بحكم نقص المهارات لديهم، التعليم، الفقر، الإعاقة وهذا ما تطلب وجود سياسات لإعادة إدماجهم في المجتمع.

II- تحليل التحويلات الاجتماعية المخصصة للسياسة الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

تعتبر التحويلات الاجتماعية إحدى أهم بنود نفقات التسيير، إذ يتم تسجيلها بشكل واضح في الميزانية العامة للدولة (d'Algérie, Sptembre 2014, p. 20)، حيث صنفتها مضمون المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 في القسم السادس (النشاطات الاجتماعية، المساعدات والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية) (قويدري، 2015، صفحة 137).

تتكون سلة التحويلات الاجتماعية من العناصر التالية: (لعيسوف ، 2021، الصفحات 101-109)

1. دعم السكن: نظرا لأهمية هذا القطاع؛ في الجزائر اعتمدت على سياسة اجتماعية واسعة من خلال دعم مختلف صيغ، وخصصت الدولة موارد مالية ضخمة من أجل أزمة السكن وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، مع محاولة الاستهداف بشكل أفضل من خلال مقاربة تنويع مختلف اشكال الدعم الموجه لصيغ المختلفة:

الإعانات المالية المباشرة: من خلال تقديم مساعدات مالية تتراوح ما بين **400 000**إلى **1 000 000**دينار جزائري بهدف تهيئة القطع الأرضية أو حيازة الملكية الخاصة بالمساكن أو عمليات توسعتها.

الإعانات المالية الغير مباشرة: من خلال عدة برامج سكنية تهدف إلى تخفيض قيمة الايجار، أو تخفيض القيمة السوقية للسكن اعتمادا على عدة شروط يحددها التنظيم.

2. دعم العائلات: يتضمن هذا الدعم كل من: (d'Algérie, Septembre 2015, p. 34)

أ.التعويضات العائلية: تمثل التعويضات العائلية دخلا تكميليا لفائدة العمال الأجراء، حيث تتضمن كلا من المنح العائلية ومنحة التمدرس.

المستفيدون من المنح العائلية: يستفيد منها أطفال كل شخص يستوفي الشروط المعمول بها، وهي كالتالي: **600** دينار جزائري شهريا للطفل الواحد بالنسبة للأشخاص الذين يساوي دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي أو يقل عن **15000**دينار جزائري، **300** دينار جزائري شهريا للطفل الواحد بالنسبة للأشخاص الذين يتجاوز دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي **15000**دينار جزائري.

منحة التمدرس: يستفيد منها الأطفال الذين يتابعون دراستهم **(ما بين 6 سنوات و17 سنة أو 21 سنة)**.

ب. دعم التعليم: أولت الجزائر اهتماما خاصا لهذا للقطاع الحساس من خلال تخصيص مبالغ هامة من التحويلات الاجتماعية بغرض تحسين الظروف الاجتماعية، والتي تُقدّم في شكل: منح دراسية، ضمان الإطعام، الإيواء والنقل، دعم الكتب المدرسية. فبالنسبة لقطاع التعليم الأساسي، صُمِّمت برامج التحويلات الاجتماعية وفقا للمبدأ الدستوري المتمثل في مجانية التعليم، بهدف ضمان أكبر قدر من المساواة الاجتماعية. فمنذ سنة **2000**، أطلقت العديد من البرامج للفئات الأكثر حرمانا، والتي تتمثل في: (Algérienne, Juin 2016, p. 27)

-إنشاء المطاعم المدرسية لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية، وذلك حسب الأولويات التي يحددها التنظيم، والتي تكون أساسا لفئة المعوزين، اليتامى، المعوقين، التلاميذ القاطنين بعيدا عن المدارس.

-المنح المدرسية لفائدة المتمدرسين المحرومين، والذين يزاولون دراستهم في مؤسسات تابعة لوزارة التربية الوطنية، ووفق الشروط التي حددها المرسوم الرئاسي رقم 01-238 المؤرخ في 12 أوت 2001.

-مجانية الكتاب المدرسي لبعض الفئات.

كما يستفيد كل من قطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من حصة التحويلات الاجتماعية المقدمة. ففي مجال التكوين المهني، يستفيد الطلبة المتربصون من مساعدات محددة لتغطية جزء من التكاليف المرتبطة بتدريبهم، حيث تتمثل هذه المساعدات في شكل تحويلات اجتماعية موجهة بالأساس نحو المنح الدراسية، وأجور ما قبل التوظيف، والإطعام لفائدة المتربصين. كما يستفيد طلبة التعليم العالي والبحث العلمي من عدة مزايا اجتماعية، يتم تقديمها بأسعار رمزية يشرف عليها الديوان الوطني للخدمات الجامعية، مثل: توفير الإقامة للطلاب، منحة الجامعية. ويوضح **الجدول رقم (03-01)** حصة التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم قطاع التعليم الأساسي، وقطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنة **2015**.

الجدول رقم (01): حصة التحويلات الاجتماعية الموجهة لجميع قطاعات التعليم لسنة 2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

	قطاع التعليم الأساسي		**قطاع التعليم العالي**		**قطاع التكوين المهني**		**جميع قطاعات التعليم**	
	النسبة	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**
التحويلات الاجتماعية الموجهة نحو:								
المنح والمساعدات المباشرة	23.4	9 766	22.6	22 043	74.1	7 630	26.4	39 439
الإطعام	61.0	25 490	39.1	38 128	25.9	2 660	44.3	66 278
المبيت			18.8	18 349			12.3	18 349
النقل			19.5	19 064			12.7	19 064
الكتب المدرسية	15.6	6500					4.3	6 500
المجموع:	**100**	**41 756**	**100**	**97 584**	**100**	**10 290**	**100**	**149 630**
مجموع النفقات الجارية	746 644		300 333		50 802		1 097 779	
حصة التحويلات من:								
الإنفاق التعليمي الحالي	5.6 %		32.5 %		20.3 %		13.6 %	
الإنفاق الحكومي	0.9 %		2.1 %		0.2 %		3.2 %	
الناتج الداخلي الخام	0.24 %		0.56 %		0.06 %		0.86 %	

Source: Banque Mondiale. "**Rapport De Suivi De La Situation Economique De l'Algérie"**, Washington, Groupe banque Mondiale, Printemps 2017, P 14.

من خلال قراءة الجدول أعلاه (Banque Mondiale , Pritemps2017, p. 14)، يتبين أنه تم إنفاق حوالي **150** مليار دينار جزائري على التحويلات الاجتماعية لجميع قطاعات التعليم سنة **2015**، حيث استحوذ قطاع التعليم العالي على **98** مليار دينار، ما يمثل نسبة **65%**من إجمالي التحويلات في قطاع التعليم، يليه كل من قطاعي التعليم الأساسي والتكوين المهني بـ **42** مليار دينار و**10** مليار دينار أي ما يمثل **28%** و**7%** على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن بند الإطعام أخذ الحصة الأكبر من مخصصات التحويلات الاجتماعية في قطاع التعليم، بنسبة **44%**سنة **2015**.

ت. دعم أسعار الحبوب، والحليب، والسكر والزيت: تدعم الجزائر المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك بشكل كبير بهدف تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق المحلية، ودعم دخل الفلاحين من خلال المساعدات المباشرة، كما تسعى إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق ذات الطابع الريفي. هذا ويتعلق الجزء الثاني من المساعدات بدعم أسعار المنتجات المستوردة أو مدخلات إنتاجها، مثل: السكر، الزيت، الحليب والحبوب، أين تمول الدولة الفرق بين سعر السوق الدولي لهذه المنتجات وسعر البيع للمستهلكين والمنتجين على حد السواء، حيث تعتبر سياسة الدعم هذه مواتية لحماية القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانًا.

ث. دعم الحصول على الكهرباء، والغاز والمياه: اختارت الجزائر منذ الاستقلال تطوير قطاع الطاقة باعتباره جزءا من سياسة وطنية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للكهرباء والغاز، حيث توفر هذه السياسة للسكان إمكانية الحصول على الكهرباء والغاز الطبيعي على أنها أولويةً قصوى لتحسين نوعية حياة المواطن والوضع الاقتصادي للبلد، لاسيما من خلال تنويع مصادر الطاقة وتطوير البنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء والغاز. من ناحية أخرى، أولت الجزائر أهمية لخدمة المياه التي يتم تسعيرها وفق قواعد تستجيب لمبادئ الضمان الاجتماعي والتحفيز على ترشيد واقتصاد الماء، وهو ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 09 يناير 2005، والمحدد لشروط تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير، حيث تخضع أسعار مياه الشرب لمعايير محددة تتمثل في:

-معيار الإدماج الاجتماعي عن طريق تلبية الاحتياجات الحيوية للأسر وفقا لشريحة الاستهلاك حسب التسعيرة السارية المفعول.

-معيار التفريق بين التسعيرات وفقًا لفئات المستخدمين (الأسر-الإدارات-القطاعات الصناعية والسياحية).

كما تدخل محطات تحلية مياه البحر ضمن الاستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المالية في تلبية احتياجات السكان والقطاع الفلاحي للماء، حيث ساهمت **12** محطة لتحلية مياه البحر في إنتاج 500 مليون متر مكعب إلى غاية سنة **2017**، وقدرت تكلفة دعم سعر المياه المحلاة لسنة **2018** بـ **44**مليار دينار جزائري.

3.دعم معاشات المتقاعدين: تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى التغلب على فقدان الدخل بسبب الشيخوخة أو الوفاة أو العجز لصالح الأفراد (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 15). وبغرض حماية قدرتهم الشرائية؛ قامت الجزائر سنة **2006** بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (Fonds National des Réserves des Retraites)، هدفه دعم وتكوين احتياطات مالية للمساهمة في استمرارية وديمومة نظام التقاعد، كما توجد إجراءات أخرى تكون على عاتق الدولة تسمح بالاستفادة من التقاعد لفائدة بعض الأشخاص كالمجاهدين.

4.دعم الصحة: تشكل الاستفادة من الخدمات الصحية مكونا أساسيا لتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة، كما تضمن رفاهية المواطنين. ويعد دعم الصحة -**نوعيا وكميا**-من أولويات الحكومة الجزائرية من خلال العمل باستمرار على تحسين تنظيم الخدمات الصحية وتطوير الوقاية. ويعد مبدأ مجانية العلاج وضمان الحصول عليه من طرف المواطنين عبر كامل التراب الوطني من أهم المكاسب المقدمة.

5.دعم المجاهدين: تتمتع الجزائر بنظام فريد في مجال التكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق، من خلال إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية، والصحية والنفسية لفائدتهم، إضافة إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال:

-دعم التغطية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق في مواصلة عمليات التكفل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم.

- اقتناء تجهيزات وإنجاز مراكز الراحة لفائدة المجاهدين ومعطوبي الحرب، التكفل بنفقات خدمات النقل البري، والبحري والجوي.

6.دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخيل الضعيفة: تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض فئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص المعوقين أو المسنين، وتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة لفائدتهم، وذلك من خلال:

-تقديم منح مالية مباشرة للأشخاص المعاقين قدرها **4000** دينار شهريا،

-تقديم منحة جزافية للتضامن قيمتها **10000** دينار مرفقا بالتغطية الاجتماعية لكل شخص معاق بنسبة أقل من **100 %**.

-محاربة الهشاشة والإقصاء عبر جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي **DAIP** لفائدة الأشخاص بدون دخل من خلال الاستفادة من إعانة مالية قيمتها **6000** دينار شهريا.

III- تقييم واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر بالنظر إلى الكلفة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020:

من أجل تقييم واقع السياسة الاجتماعية، تم التطرق إلى:

III - 1 تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

خلال فترة الدراسة والممتدة من 2000إلى2020؛ سمحت الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات بضمان دعم اجتماعي متعدد الأبعاد لصالح المواطنين، فطُبِّقت سياسة الانفاق التوسعية مست كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما ظهر جليا في الارتفاع الملحوظ في حجم التحويلات الاجتماعية، والذي يظهر جليا في الجدول الملحق رقم (01)، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(01): الأعمدة البيانية تمثل تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

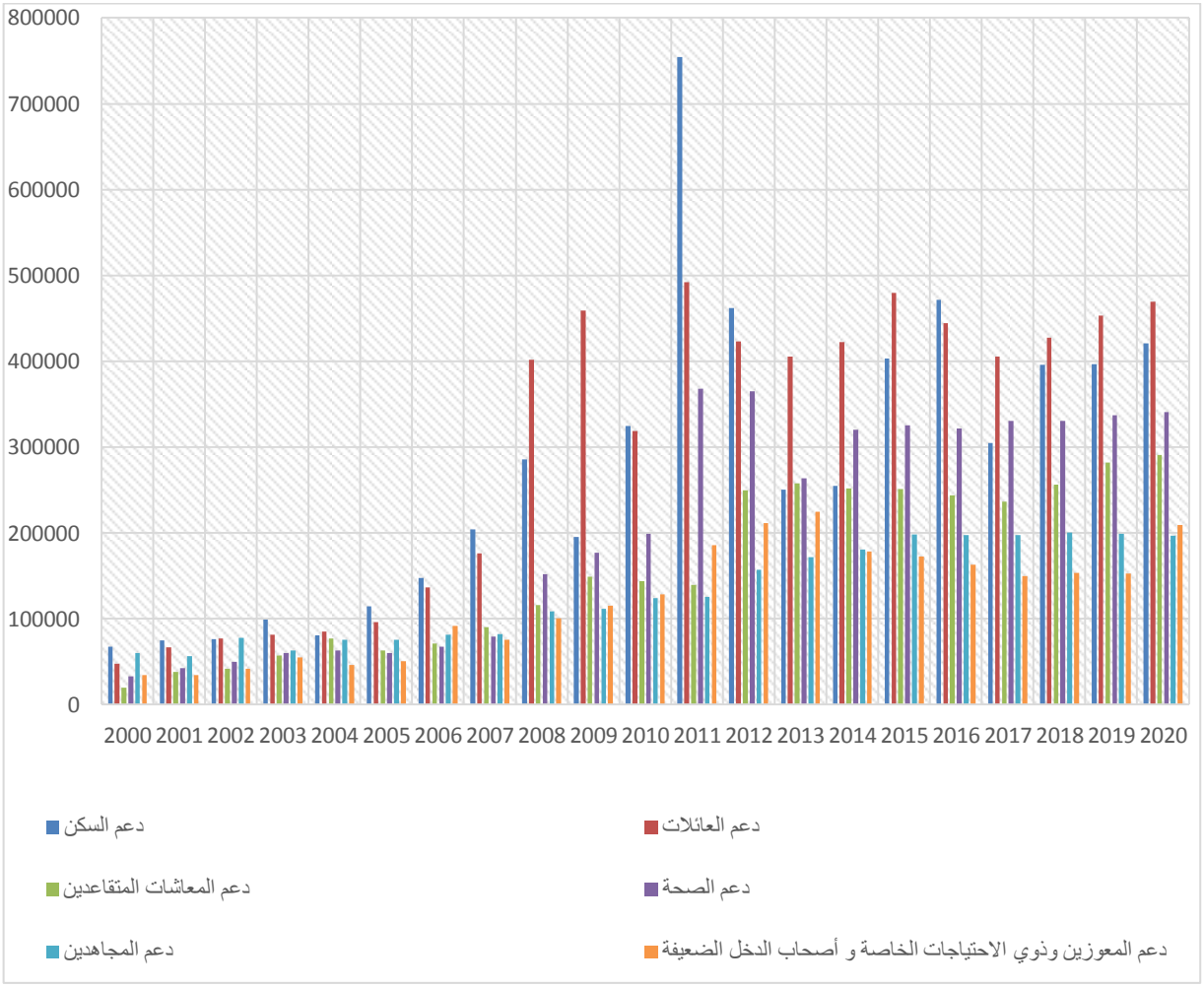

المصدر: من إعداد الباحثَين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات للفترة 2010-2020(الملحق رقم01)

الشكل رقم (02): نسبة التحويلات الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: نسبة مئوية

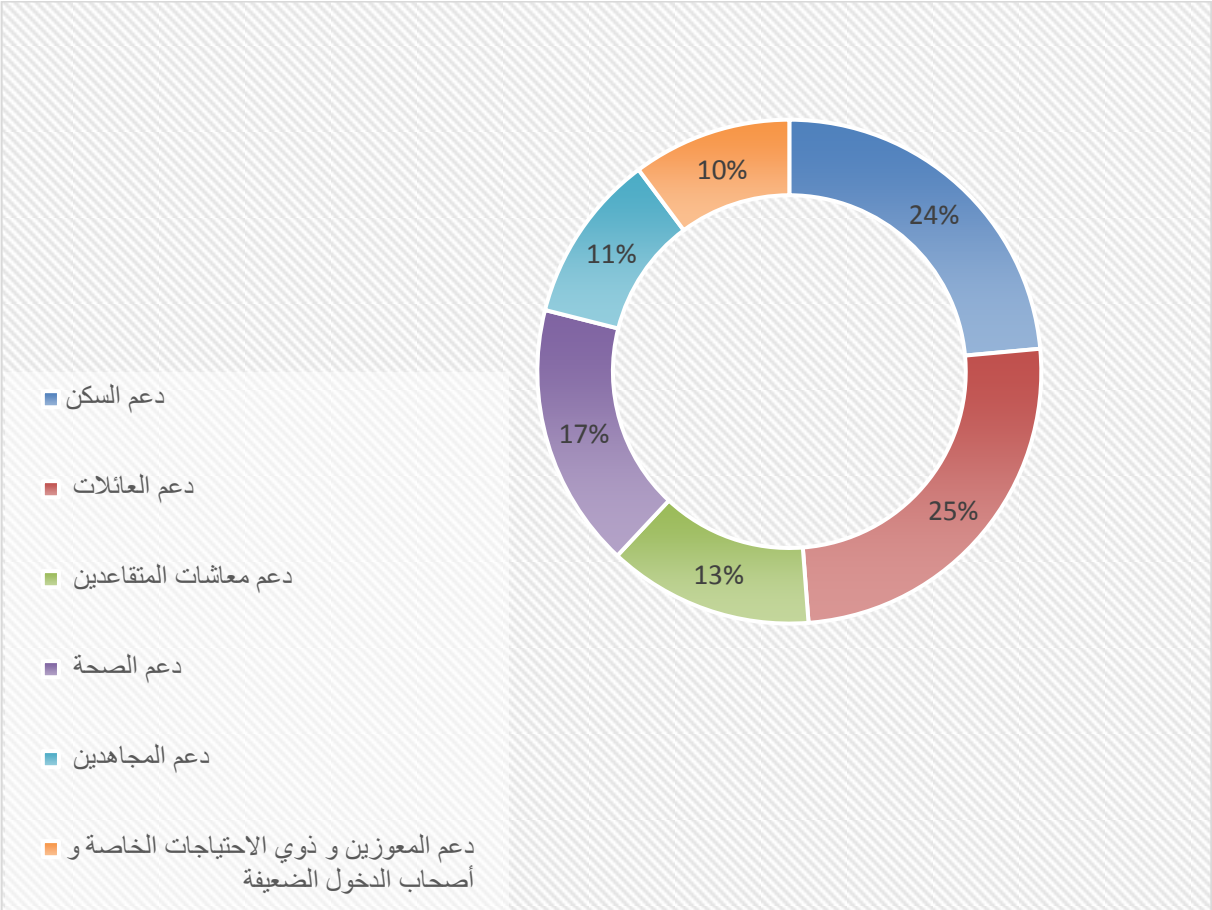

المصدر: من إعداد البحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للتقدير و السياسات للفترة 2010-2020(ملحق رقم 01)

من الشكل البياني أعلاه:

إن ارتفاع أسعار النفط في أوائل سنة 2000؛ ما أدى إلى زيادة النفقات العامة، بما فيها مخصصات التحويلات الاجتماعية، حيث بلغت خلال السنة السالفة الذكر بـ 262430.00 مليون دج. أما في سنة 2006، فقد ارتفعت بالضعف وقدرت بـ 584800.00 مليون دج ما يعادل 21.87% من ميزانية الدولة، ارتفعت التحويلات الاجتماعية خصوصا سنة 2011 حيث سجلت أعلى مستوى لها بـ 2065074 مليون دينار، وهذا راجع أساسا إلى الدعم المقدم لقطاع السكن بـ 754145.00 مليون دينار تقابله نسبة 37%من إجمالي التحويلات الاجتماعية لنفس السنة. كما عرف دعم العائلات ارتفاعا في بنده المتعلق بدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، والسكر والزيت نتيجة ارتفاعها في الأسواق الدولية، وترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة لعدة عوامل أهمها: الزيادة السكانية وارتفاع معدلات استهلاك المواد المدعومة، إضافة إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية الأخرى نتيجة البحبوحة المالية التي شهدتها خزينة الدولة. وعرفت التحويلات الاجتماعية تذبذبا في مستوياتها نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث قدر الغلاف المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية سنة 2018بـ1763817.00 مليون دينار مقابل 1830314.00مليون دينار سنة 2015، كما عرفت سنة 2017 انخفاضا بـ 12%بالمقارنة مع سنة 2016، وهو ما يفسر انخفاض مستوى الإنفاق العام. وتجاوزت قيمتها خلال سنة 2019قيمة 1820767.00مليون دج. وفي سنة 2020، أعطى الدعم الممنوح الأولوية إلى الأسر، السكن والصحة، حيث عرف دعم

الأسر، دعم الصحة، ودعم المجاهدين انخفاضا مقارنة بالاعتمادات المعدلة لسنة 2019. على غرار دعم الصحة، عرف دعم معاشات المتعاقدين، دعم الفئات المحرومة وذوي الدخل الضعيف زيادة قليلة مقارنة بالاعتمادات المعدلة لسنة 2019.

III- 2 تكلفة و تحقيق العدالة الاجتماعية لمخصصات التحويلات الاجتماعية بالنسبة للميزانية العامة في الجزائر :

شكل رقم (03):تطور التحويلات الاجتماعية بالنسبة للميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2020.

الوحدة :بالمئة%

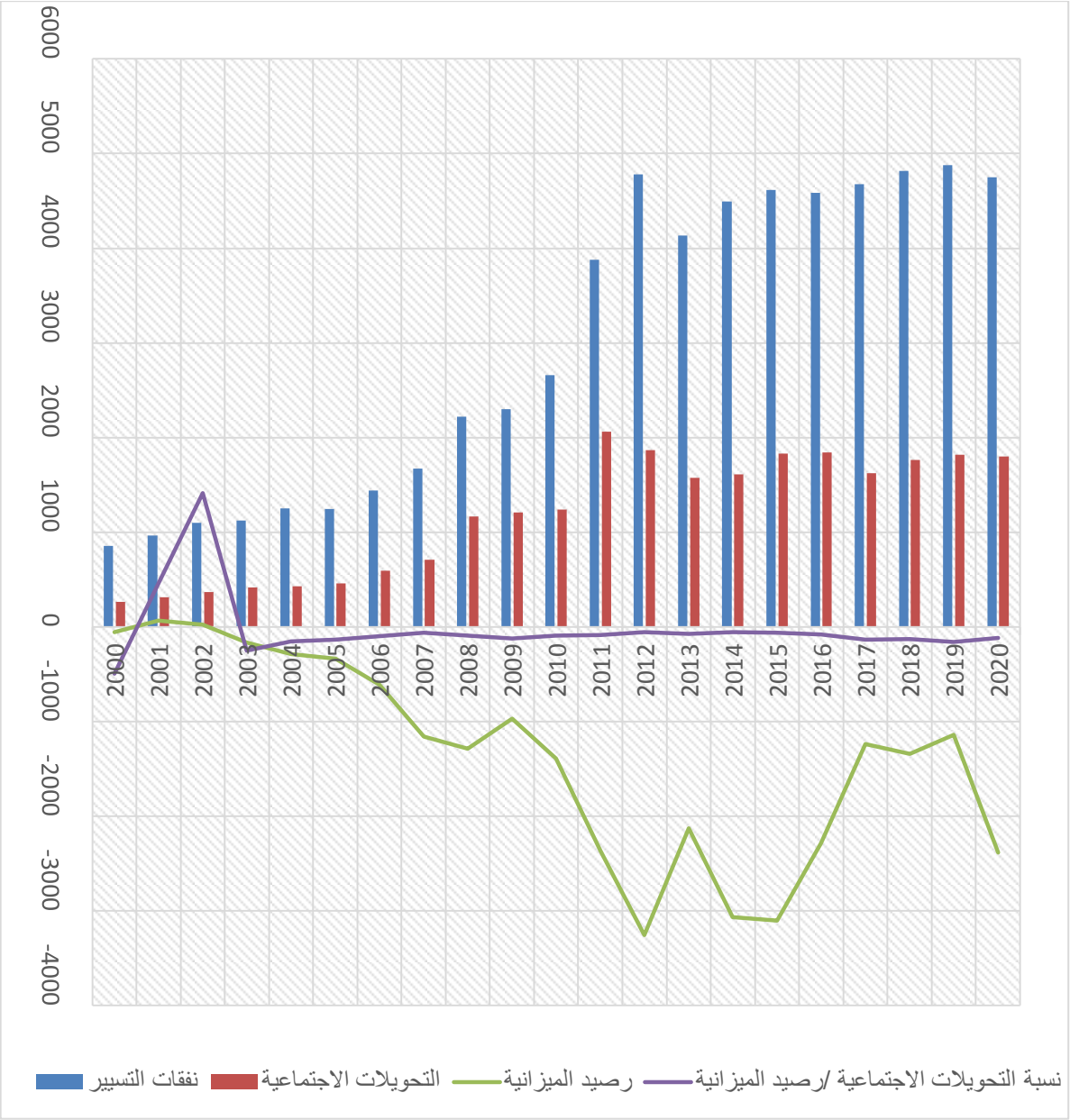

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات للفترة 2000-2020(الملحق رقم02).

تشكل مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر ثقل على الميزانية العامة للدولة خصوصا في السنوات الأخيرة، كونها تتميز بالطابع الاجتماعي العمومي.

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه، خلال الفترة الدراسة عرف رصيد الميزانية ارتفاع مستمر باستثناء 2001 و2002 بسبب تطور إيرادات النفطية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، في سنة 2008 عرفت أزمة أدت الركود

الاقتصادي في معظم دول العالم بسبب انخفاض أسعار النفط. باستثناء سنة 2011 حيث كان تسجيل أعلى قيمة لتحويلات الاجتماعية والمقدرة ب: 2065074.00 مليون دج، وهذا الارتفاع راجع إلى احتجاجات ارتفاع المواد الأساسية تم توسيع مخصصات الدعم مواد الأساسية (السكر، الزيت) وفقا لمضمون المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06مارس 2011.هذا ما أدى إلى تقدير رصيد الميزانية ب 2363.759-مليار دج أي بنسبة من التحويلات الاجتماعية -87.36 %وانخفضت من جديد سنة 2012 بنسبة 57.41-% برغم من ارتفاع أسعار النفط. غير أنه في سنة 2013 عرفت مخصصات التحويلات الاجتماعية تراجع هذا ما صاحبها تراجع في رصيد الميزانية ب 35% مقارنة بسنة 2012، وعلى الرغم من شدة الصدمة المالية التي ألقت بظلالها منذ منتصف سنة 2014؛ فإن الدولة اختارت الحفاظ على الطابع الاجتماعي لها. غير أنه خلال السنتين 2014و 2015 عرف ارتفاع ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة حيث انتقل من2128826.00-مليون دج سنة 2013 إلى3068021.00-مليون دج سنة 2014، و3103789.00-مليون دج سنة 2015. ويرجع سبب ذلك إلى الازمة العالمية للنفط مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 53 دولار سنة 2015 هذا ما صاحبة انخفاض في الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي للإيرادات في الجزائر.

وفي سنة 2016 عرف رصيد الميزانية انخفاض طفيف نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتنويع الإيرادات خارج المحروقات، وإتباع الحكومة سياسة التقشف في نفقات التسيير، وبعد ارتفاع مخصصات التحويلات الاجتماعية 2018و 2019 ب 10%، 7.15% على التوالي، عرفت سنة 2020 انخفاض 210980.00 مليون دج. وعلى الرغم من هذا التراجع يبقى رصيد الميزانية فوق 1000مليار دج كون الاقتصاد الجزائري كغيره من بلدان العالم تضرر من أزمة الصحية كوفيد 19؛ وانخفضت مخصصات التحويلات الاجتماعية والذي كان موافقا مع مستوى انخفاض الإنفاق بشكل عام، تزامنا مع ظهور جائحة العالمية كوفيد 19في نهاية سنة 2019 وبداية 2020، والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية، وهذا ما ينعكس على مخصصات الميزانية العامة. إن هذا الحجم الكبير من الدعم المباشر يعكس التوجه الاجتماعي للدولة للحد من الفوارق وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

لتحقيق العدالة الاجتماعية وفقا لخبرة الدولية تتطلب توجيه الدعم لطبقة الفقراء (أمينة، 2005، صفحة 15)،وهذا لا نجدوه في الجزائر حيث تتميز التحويلات الاجتماعية بشمولية و عدم توجيه، وهو ما يتم تأكيده من خلال مجانية الصحة والتعليم بالإضافة إلى الاستفادة من دعم المواد الأساسية .و هذا التوسع يأثر على الميزانية بصفة عامة و يحدث العجز و الذي استمر لسنوات يرجع ذلك إلى:

1. ارتفاع المستمر لمخصصات التحويلات الاجتماعية التي تندرج ضمن النفقان التسيير والذي لا يتوافق مع الإيرادات العامة.
2. التحويلات الاجتماعية هي دعم صريح ضمن النفقات الجارية وهو يتميز بالشمول والتعميم كافة أفراد مجتمع فقراء والأغنياء بدون استثناء.

الخلاصة:

من خلال استعراضنا لجانب النظري لسياسة الاجتماعية، وتطرق إلى واقعها من خلال مخصصات التحويلات الاجتماعية التي ترصد الجزائر سنويا هي مخصصات مالية جد معتبرة لصالحها خلال الفترة (2000-2020) ، والتي تتكون على أنواع من الدعم المدرجة ضمن نفقات التسيير؛ مما يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا لصالح الأفراد بدون تفريق بين الغني والفقير في الحصول على الحماية الاجتماعية ، الرعاية الصحية ،التعليم لجميع و رعاية الفئات المعوزة .....الخ .هذا ما أدى استنزاف إيرادات الدولة دون

تحقيق العدالة الاجتماعية، لأنه دعم معمم يستفيد منه الجميع بالاشتراك مع الفئة المستهدفة وبتالي تأكيد صحة الفرضية الأولى لدراسة.

وكون التحويلات الاجتماعية في الجزائر التي مصدرها الإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة الأولى على العائدات النفطية، وهذا ما أضعف ميزانيتها ونتج عنه عجز، فقد بلغت نسبة العجز خلال السنوات الأخيرة من الدراسة بين 117% و159%مما أكد صحة الفرضية الثانية على أن استحواذ التحويلات الاجتماعية على نسبة مرتفعة من نفقات الميزانية العامة للدولة يترتب عنها اختلالات هيكلية في توازن الميزانية العامة.

اقتراحات: من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح ما يلي:

- إعادة هيكلة منظومة الدعم في الجزائر وضرورة التوجه إلى الدعم الموجه للمستفيدين.
- تحديد عتبة الفقر ووضع بطاقة المعوزين وفقا لمعايير تحديث برنامج البيانات.
- تقييم الاقتصادي لمخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة.
- يجب على الدولة إيجاد مصادر تمويل بديلة خارج المحروقات من أجل تغطية العجز الميزانية العامة، والخروج من دائرة التمويل الغير تقليدي.

ملاحق:

الملحق رقم (01): تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2020

الوحدة: مليون دج

السنوات	دعم السكن	دعم العائلات	دعم معاشات المتقاعدين	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة
2000	67758	47333	19450	33296	60428	34165
2001	74614	66573	38360	42167	56833	34464
2002	76686	76934	41560	49989	78064	41540
2003	99220	81444	56923	60023	63355	55363
2004	81031	84803	76697	63402	75669	46427
2005	114645	96123	62880	60442	75782	50612
2006	147725	136900	71250	67411	81687	91415
2007	204350	176340	90268	79621	82087	75930
2008	285784	402000	115745	151732	108284	100517
2009	195620	459342	149247	176948	111284	115414
2010	324517	318630	144030	199275	124050	128758
2011	754145	492365	139519	367823	125695	185527
2012	461709	423243	249950	364852	156925	211821
2013	250631	405579	257936	263708	171938	224569
2014	255192	422140	252097	320478	180557	178659

172673	198912	325204	251308	479635	403275	2015
163221	197719	321343	243513	444480	471294	2016
149630	197860	330190	236780	405542	304930	2017
153292	200446	330212	256205	427593	396069	2018
153000	198895	336873	281974	453047	396978	2019
209568	196600	340645	290752	468987	420947	2020
10.27	10.93	17.08	13.26	25.39	23.07	النسبة%

SOURCE : ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p : 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p :38), (2015, p :39), (2016, p :34), (2017, p :46) (2018, P :48), (2020, p :31,34), (2021, p :21,22)

الملحق رقم (02): تطور التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة من الناتج الداخلي الخام، ونسبة من رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2020

السنوات	التحويلات الاجتماعية مليار دج	نفقات التسيير مليار دج	رصيد الميزانية مليار دج	نسبة التحويلات الاجتماعية /رصيد الميزانية %
2000	262.422	856.193	-53.198	-493.29
2001	315.004	963.633	68.709	458.46
2002	367.679	1097.716	26.038	1412.08
2003	416.31	1122.761	-164.624	-252.88
2004	428.017	1251.055	-285.372	-149.98
2005	460.47	1245.132	-338.045	-136.21
2006	596.37	1437.87	-611.089	-97.59
2007	708.57	1673.931	-1159.519	-61.1
2008	1164.04	2217.775	-1288.603	-90.33
2009	1207.855	2300.023	-970.972	-124.39
2010	1239.26	2659.078	-1392.296	-89
2011	2065.074	3879.206	-2363.759	-87.36
2012	1868.50	4782.634	-3254.143	-57.41
2013	1574.361	4131.536	-2128.826	-73.95
2014	1609.123	4494.327	-3068.021	-52.44
2015	1830.314	4617.009	-3103.789	-58.97
2016	1841.57	4585.564	-2285.913	-80.56
2017	1624.923	4677.182	-1234.745	-131.59
2018	1763.817	4813.683	-1342.601	-131.37
2019	1820.767	4879.125	-1138.977	-159.85
2020	1797.578	4752.4	-2381.5	-117.22

SOURCE : ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p: 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p:38), (2015, p:39), (2016, p:34), (2017, p:46) (2018, P:48), (2020, p:31,34),(2021,p :21,22)

الإحالات والمراجع:

1. Banque Mondiale . (Pritemps2017). *Rapport De Suivi De La Situation Economique De L'Algérie*. Washington Group Banque Mondiale.
2. Algérienne, G. (Juin 2016). *Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement:Rapport National 2000-2015*.
3. d'Algérie, M. D. (Sptembre 2014). *Note De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2015*.
4. d'Algérie, M. D. (Septembre 2015). *Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2016*.
5. أحمد بيومي محمد . (1999). *علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية*. الإسكندرية ، مصر: دار المعرفة و الجامعية.
6. أحمد كمال أحمد . (1970). *السياسة الاجتماعية*. القاهرة ،مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
7. البلي مسعود. (2009). *واقع السياسات الإجتماعية و مدى ارتباطها بالتنمية المستدامة*. رسالة الماجستير ، تخصص : السياسات و الحكومات المقارنة، قسم علوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر.
8. حكيمة العوفي . (2018). تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر للفترة 1970-2014. *مجلة التنمية الاقتصادية*، 81-95.
9. حلمي أمينة. (2005). كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر. *المركز المصري للدراسات الاقتصادية* . ورقة عمل رقم 105، مصر.
10. خليل زغدي . (2020). *دور الدولة في تفعيل السياسة الاجتماعية :دراسة مقارنة في بناء المؤسساتي بين الجزائر و الاردن بين 2014-2024*. أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ، الجزائر.
11. دلال قراحتية. (2018). السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية. *مجلة العلوم القانونية و السياسية، 14* (55).
12. سامية زريوح. (ديسمبر, 2018). مضامين السياسة الاجتماعية. *مجلة التراث، الاول والثاني*(29).
13. سعيدة بوزيدي . (2020). أثر سياسة الدعم على الانفاق العمومي في الجزائر. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 16* (22).
14. سمير لعيسوف . (2021). سياسة دعم الطاقة في الجزائر. *أطروحة الدكتوراه ،تخصص اقتصاد المالية العامة/مالية المحلية*. جامعة أبي بكر بلقايد، قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان ،الجزائر.
15. صندوق النقد العربي. (2019). *نافذة على طريق الإصلاحات : إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية*. أبوظبي ،دولة الامارات العربية المتحدة.
16. علي عدي سالم . (كانون الاول, 2019). أثر الانفاق على عناصر السياسة الاجتماعية في عدم الاستقرار الاجتماعي. *مجلة العلوم الاقتصادية، 14* (55).
17. كمال قويدري. (ديسمبر , 2015). دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية* (12)، 137.
18. مصطفى السروجي طلعت. (2004). *السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
19. معتصم أحمد دحو ، طويل . (2021). محاولة لتقدير مردودية النفقات العمومية الاجتماعية خلال الفترة 1998-2019. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 17* (27).
20. مليكة نجار . (2020). *تقييم السياسات الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم: دراسة قياسية باستعمال البانال*. أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.